العدد (2609)
السنة العاشرة - الثلاثاء
(2) تشرين الأول 2012

اوراق اقتصادية

■ د.عامرة البلداوي

تمويل المشاريع في العراق

من حق الخائفين أن يخافوا ومن حق المشككين أن يشككوا ومن حق المتسائلين أن يتساءلوا.. فتلك حالات صحية في وطن كالعراق تتضاعف موازناته سنويا بصورة انفجارية ويعد ثاني اكبر منتج للنفط الخام في العالم.. تلك حالات مطلوبة من شعب ومجتمع ربعه من الفقراء وتتناسب فيه الزيادة في نسبة الأرامل والأيتام طرديا مع انخفاض الضمانات (الاجتماعية والصحية) والسكن اللائق... تلك مؤشرات ليست غريبة أو بعيدة عن بلد ينخفض فيه مستوى تقديم الخدمات ونسبة انجاز المشاريع المخطط لها مع ارتفاع نسبة الفساد وضعف المحاسبة والمراقبة... قد نكون جميعا من المتحمسين لإعمار البنى التحتية ونلقي باللائمة على من يعرقل التصويت على أي قانون يحرك المياه الراكدة في هذا الملف الذي سكنه الجن ولم يعد ينفع معه كل محاولات إزالة النحس وسوء الطالع الذي يلازمه، الا اننا لا نستطيع بأي حال أن نمنع من يخاف او يشكك، بل أننا نتساءل لماذا لا نفكر ونعمل بجد على إيجاد وسائل بديلة لتمويل تلك المشاريع وتخصيصها ضمن الموازنة العامة بدءا من موازنة ٢٠١٣ ولعدد من السنوات حتى انجاز تلك المشاريع حسب أهميتها وأولويتها. ومن مقترحات التمويل التي تتطلب اجراءات مستعجلة هي : الغاء الموازنات التكميلية التي تقدم سنويا منذ اكثر من خمس سنوات والناتجة من فوائض ارتفاع اسعار بيع النفط الخام فقد تراوح ما خصص لهذه الموازنات منذ عام ٢٠٠٩ اكثر من المبلغ المطلوب (٣٧ مليار دولار) ، الغاء تخصيصات البترودولار التي بدأ العمل بها منذ عام ٢٠١٠ ولم يتبين اي تقدم في تطوير الاعمار في المحافظات المشمولة بها كما انها تتراكم سنويا وتخصص لتلك المحافظات دون متابعة ومراقبة للصرف ودون تقييم لتلك التجربة الفتية التي لا يمكن ان تكون بديلا عن قانون لتوزيع الموارد النفطية او قانون النفط والغاز وقد بلغ مجموع تلك التخصيصات ما يقارب (١٠ مليارات دولار)، إلغاء تدوير المبالغ الفائضة والتي لم تصرف من تنمية الأقاليم والمحافظات حيث دأبت الموازنات السنوية على تدوير المبالغ المخصصة لتنمية المحافظات والتي لم تتمكن من صرفها خلافا لقانون الإدارة المالية لعام ٢٠٠٤ فقد بلغت المبالغ المدورة لعامي ٢٠١١ و٢٠١٢ إلى المحافظات (٢،٧ مليار دولار) ومع ذلك فأن معدل ما تم انجازه من مشاريع تنمية المحافظات لغاية ٣٠ تموز من هذا العام لم يتجاوز ٢٨٪، تجمع هذه المبالغ في حساب مصرفي تحت إدارة وتنفيذ لجنة مختصة تتحلى بالشفافية ولجنة اخرى للمراقبة مع إعلان المشاريع ذات الأولوية للتنفيذ في السنة الاولى. ان هناك العديد من المنافذ التي يمكنها ان تمول تلك المشاريع دون الحاجة الى العمل بآلية الدفع بالآجل التي تحتاج حاليا الى اشاعة الطمأنينة والشعور بالثقة من خلال نجاحات واسعة ومتكررة في التنفيذ على الأرض.

تحذيرات من حدوث أزمة غذاء عالمية ودعوات لإجراء خطط استباقية

□ بغداد/ حسام السعدي

دعوة الى الاهتمام بالواقع الزراعي

دعا عدد من الخبراء والنواب الى ضرورة اتخاذ خطط استباقية لتجنب احتمالية حدوث ازمة غذاء عالمية من خلال دعم وتطوير القطاع الزراعي لتحقيق الامن الغذائي للبلد لاسيما للمحاصيل الستراتيجية كالحنطة والشعير والرز لتحقيق الاكتفاء الذاتي وتخزين المتبقي منها كونها تعد من المواد الغذائية الضرورية لقوت المواطن، فضلاً عن انها مواد قابلة للخزن ولفترة اطول، مشيراً الى ان وزارة التجارة مطالبة بتوفير المخازن الغذائية.

واضاف: ان التحذيرات التي اطلقتها منظمة الفاو العالمية الخاصة بالغذاء هي بمثابة تنبيه لدول العالم ومن ضمنها العراق ليحققوا الامن الغذائي لشعوبهم، مؤكداً ان أي اجراء سريع يطلق من قبل الحكومة لمعالجة هذه الازمة يبدأ من خلال دعم القطاع الزراعي.

من جهته بين الخبير الزراعي سمير العبيدي ان أي ارتفاع يحصل في اسعار المواد الغذائية في الاسواق العالمية سينعكس سلباً على الاسواق المحلية لأنها معتمدة وبشكل كبير على الاستيراد الخارجي للمواد والسلع الغذائية بسبب قلة المنتج المحلي.

وقال في تصريح لـ(المدى): ان وزارة الزراعة مطالبة بتطوير زراعة المحاصيل الستراتيجية كالحنطة والشعير والرز لتحقيق الاكتفاء الذاتي وتخزين المتبقي منها كونها تعد من المواد الغذائية الضرورية لقوت المواطن، فضلاً عن انها مواد قابلة للخزن ولفترة اطول، مشيراً الى ان وزارة التجارة مطالبة بتوفير المخازن الغذائية.

واضاف: ان التحذيرات التي اطلقتها منظمة الفاو العالمية الخاصة بالغذاء هي بمثابة تنبيه لدول العالم ومن ضمنها العراق ليحققوا الامن الغذائي لشعوبهم، مؤكداً ان أي اجراء سريع يطلق من قبل الحكومة لمعالجة هذه الازمة يبدأ من خلال دعم القطاع الزراعي.

من جهته بين الخبير الزراعي سمير العبيدي ان أي ارتفاع يحصل في اسعار المواد الغذائية في الاسواق العالمية سينعكس سلباً على الاسواق المحلية لأنها معتمدة وبشكل كبير على الاستيراد الخارجي للمواد والسلع الغذائية بسبب قلة المنتج المحلي.

وقال العبيدي لـ(المدى): هناك ارتفاع طفيف باسعار المواد الغذائية في الاسواق العالمية واي تأثير يحصل في سعر مادة ما في الاسواق العالمية فحتماً انه سيؤثر على الاسعار في الاسواق المحلية كون البلد معتمداً على الاستيراد الخارجي للمواد والسلع.

واضاف: ان هذه الزيادة في الاسعار تعطي مؤشرات على ان العالم مقبل على ازمة غذاء عالمية نتيجة للازمة الاقتصادية التي تشهدها بعض الدول الاوربية كاليونان واسبانيا وايطاليا التي قل انتاجها الزراعي المحلي ما ادى الى ارتفاع طفيف في اسعار المواد الغذائية في الاسواق العالمية.

وشدد على اهمية اتخاذ "اجراءات استباقية سريعة وفورية وخطط وبرامج استثنائية من خلال زيادة الانتاج الزراعي المحلي كي نتمكن من توفير المواد الغذائية وباسعار مناسبة للمواطن وباكثر كمية ممكنة لسد النقص الحاصل في السوق من المنتجات الغذائية، فضلاً عن فتح معامل لتصنيع الاغذية لتجنب تأثير الازمات العالمية على البلد".

بينما نبه الباحث الاقتصادي في معهد الاصلاح الاقتصاد العراقي احمد الحسيني من احتمالية حدوث أزمة غذاء عالمية مما سيؤدي الى ارتفاع اسعار المواد الغذائية في الاسواق المحلية نتيجة لعدم وجود منتج محلي كاف لسد الحاجة الفعلية منه، داعياً الحكومة الاتحادية الى ضرورة وضع خطط وبرامج لكيفية الخروج من هذه الازمة بأقل الخسائر.

وقال الحسيني في تصريحات صحفية: هناك بوادر لحدوث أزمة غذاء عالمية بحسب ما اعلنته وكالة الغذاء الدولية التابعة للامم المتحدة نتيجة للازمة الاقتصادية العالمية مما سيؤدي الى زيادة اسعار المواد الغذائية في الاسواق العالمية وهذه ستنعكس سلباً على الاسواق المحلية بسبب عدم وجود منتج محلي كاف.

وأضاف: أن الاقتصاد الوطني لايزال أحاديا أي يعتمد على مصدر واحد وهو النفط ما يجعل هناك اختلالاً واضحاً في هيكل الميزان التجاري العراقي أي بمعنى أي ارتفاع ملموس باسعار السلع والخدمات والمواد الغذائية يلقي بظلاله على الاسواق المحلية من خلال زيادة اسعارها وهذا ما سيؤدي الى استنزاف العملة الصعبة من اجل تغطية الطلب المحلي من الغذاء.

وشدد على الحكومة ان تتخذ خطوات استباقية من خلال تفعيل القطاعات الانتاجية لتقليل تأثر الاسواق المحلية بالازمات الاقتصادية العالمية. ويذكر أن أسعار الغذاء العالمية شهدت قفزة بسبب ارتفاع أسعار الحبوب جراء الجفاف. وتضافرت عوامل عديدة بينها ارتفاع أسعار النفط وتزايد استخدام الوقود الحيوي وسوء الأحوال الجوية والقيود على سياسات التصدير وارتفاع أسعار العقود الآجلة للحبوب في رفع أسعار الغذاء عام ٢٠٠٧/٢٠٠٨، مما أسفر عن وقوع اشتباكات عنيفة في بلدان بينها مصر والكاميرون وهايتي. وقال عبد الرضا عباسيان، كبير الاقتصاديين ومحلل الحبوب في منظمة الفاو الدولية: «هناك احتمال لتطور الموقف مثلما حدث في ٢٠٠٧/٢٠٠٨. هناك توقعات بأننا في هذه المرة تحديدا لن ننتهج سياسات سيئة ونتدخل بفرض قيود على الأسواق، وما لم يحدث هذا فلن نشهد وضعا خطيرا مثلما حدث في ٢٠٠٧/٢٠٠٨، لكن لو تكرر تطبيق هذه السياسات فكل شيء وارد». ولقيت أسواق الحبوب دعما من تكهنات بأن منتجي الحبوب في البحر الأسود لا سيما روسيا قد يفرضون حظرا على الصادرات بعد أن أضر الجفاف بالمحاصيل هناك.

وقالت «فاو» إن مؤشرها – الذي يقيس التغيرات الشهرية في أسعار سلة من الحبوب والبذور النباتية ومنتجات الألبان واللحوم والسكر – بلغ ٢١٣ نقطة في المتوسط في يوليو (تموز)، مرتفعا ١٢ نقطة عن يونيو (حزيران)، ليعود إلى مستويات أبريل (نيسان) هذا العام.

خلال ملتقى رجال الأعمال البريطانيين

هيئة الاستثمار تعرض عشرة قطاعات على الشركات البريطانية

□ بغداد/ المدى

عرضت هيئة الاستثمار الوطني أمس الاثنين، على الشركات البريطانية عشرة قطاعات كفرص استثمارية، مؤكدة أن تعديلات كثيرة ستجرى على قانون الاستثمار المعدل لعام ٢٠٠٦. وقال رئيس هيئة الاستثمار الوطني سامي الأعرجي خلال الملتقى الاستثماري لرجال الأعمال البريطانيين الذي عقد في فندق الرشيد ببغداد، إن "الهيئة طرحت على رجال الأعمال البريطانيين عشرة قطاعات استثمارية للاستثمار فيها" مبينا أن "العراق لديه مشاريع تعد الأكبر في المنطقة لجذب الشركات الأجنبية للاستثمار فيها". وأضاف الاعرجي أن "الهيئة عرضت الاستثمار في قطاع النفط من خلال بناء ثلاث مصاف نفطية في كركوك وميسان وذي قار، إضافة الى منصات تصدير المشتقات النفطية والأنابيب التصديرية"، مشيرا إلى أن "العراق يحتاج إلى قاعدة صناعية كبيرة للنهوض باقتصاده من خلال بناء معامل ومصانع صغيرة ومتوسطة يساهم بها القطاع الخاص ومصانع كبيرة تساهم بها الشركات العالمية الكبرى". وتابع الاعرجي أن "الهيئة عرضت أيضا إعادة اعمار القطاع الصناعي العراقي وشركاته من خلال الاستثمار أو المشاركة فيها"، لافتا إلى أن "العراق بحاجة لبناء ٣٢ مستشفى وأكثر من ٢٠٠ مركز صحي".

واكد الاعرجي أن "هناك ٥٠٠ مليون دونم معروضة للاستثمار في قطاع الزراعة وفي كافة المحافظات العراقية"، مبينا أن "العراق بحاجة إلى تطوير السياحة في العراق سواء كانت السياحة الاثارية أو الترفيهية أو الدينية". وأشار الاعرجي إلى أن "تعديلات كثيرة ستجرى على قانون الاستثمار العراقي لعام ٢٠٠٦ لإعطاء حالات أفضل للمستثمرين لتجاوز حالات التلكؤ التي واجهت العراق خلال الفترة الماضية"، موضحا أن "التعديلات تشمل تعديلات في تأسيس الشركات وأراضي الإصلاح الزراعي، إضافة تمديد فترة الإعفاء الجمركي وغيرها من التعديلات الأخرى التي يحتاجها المستثمر ويشجعه على الاستثمار في العراق". وعقد في بغداد يومي ٣١ من أيلول والأول من تشرين الأول الحالي، مؤتمر لرجال الأعمال البريطانيين بهدف تطوير الاقتصاد العراقي، وتشجيع وحث الشركات البريطانية على الاستثمار والعمل في العراق.

البنك المركزي يسمح للمصارف ببيع 5000 دولار للمواطنين

□ بغداد/ المدى

أعلن البنك المركزي أمس الاثنين عن سماحه للمصارف ببيع ٥٠٠٠ دولار للمواطنين بدون شروط، فيما أشار إلى إلغائه تحديد سقوف التحويل للعملة الأجنبية للخارج من قبل المصارف. وقال بيان صدر عنه تلقت (المدى) نسخة منه إن البنك يسعى للحفاظ على استقرار قيمة الدينار العراقي كجزء من سياسته الرامية لحماية ونمو الاقتصاد العراقي وبالشكل الذي يضمن تلبية الطلب على العملة الأجنبية بالكامل، بما لا يتقاطع مع قانون مكافحة غسيل الأموال". وأضاف البيان أن "البنك قرر بيع النقد الأجنبي من قبل المصارف إلى الزبائن بحدود ٥٠٠٠ دولار للزبون الواحد، مقابل إبراز هوية الأحوال المدنية وتلغى الشروط والتفاصيل الأخرى المدرجة في التعليمات السابقة"، مشيرا إلى أن "البنك قرر أيضا مضاعفة سقوف بيع العملة الأجنبية المباعة نقدا إلى المصارف أسبوعيا". وأشار البيان إلى أن "البنك قرر أيضا إلغاء سقوف العملة الأجنبية المباعة للمصارف يوميا، لأغراض التحويل"، لافتا إلى أن "المصارف يحق لها تحديد سعر بيع وشراء العملة الأجنبية لزبائنهم وتلغى التحديدات السعرية السابقة". وأعلن البنك المركزي في أيار، عن مباشرة مصرفي الرافدين والرشيد ببيع الدولار للمواطنين بسعر ١١٨٩ دينارا للدولار الواحد، ضمن التعليمات والإغراض الجارية في استخدام العملة الأجنبية وهي السفر والعلاج والإيفادات والحج والعمرة وبمبالغ لا تتعدى الـ ١٠٠٠٠ دولار. وأكد البنك المركزي في أب الماضي عن ارتفاع احتياطياته من العملة الصعبة إلى ٦٧ مليار دولار، مؤكدة أنها الأكبر في تأريخ العراق. ويعقد البنك المركزي العراقي جلسات يومية لبيع وشراء العملات الأجنبية بمشاركة المصارف العراقية، باستثناء أيام العطل الرسمية التي يتوقف فيها البنك عن هذه المزادات، وتكون المبيعات إما بشكل نقدي، أو على شكل حوالات مباعة إلى الخارج مقابل عمولة معينة.

تقاطعات مجلس ومحافظة كربلاء تسبّب تلكؤ المشاريع بالمدينة

□ كربلاء/ رافد صبار

تشهد محافظة كربلاء تلكؤاً واضحاً في بناء المجسرات والطرق والأرصفة ما تسبب بانتشار الأنقاض في اغلب شوارع المدينة وصعب على الأفراد التنقل بانسيابية كاملة؛ المدى تجولت في الشارع الكربلائي لتسلط الضوء على اهم المعوقات التي يعاني منها قطاع الإعمار بالمدينة.

وقال المواطن حيدر قحطان لـ(المدى): ان القطوعات والانقاض المتواجدة في شوارع المدينة ظاهرة اعتاد عليها الشارع الكربلائي، مشيراً الى عدم وجود حي يخلو من هذه المناظر.

ودعا الى ضرورة أن يكون العمل طوال الـ٢٤ ساعة لأن المحافظة تشهد دخول الزوار باستمرارية.

ويوضح المواطن عباس كريم أن ظاهرة بناء الأرصفة والتعبيد للشوارع دائماً تسبق عملية نصب المجاري ما يؤدي إلى حفر الشوارع مجدداً وتعاد الفترة نفسها التي لا تخلو من التوقفات.

من جانبه عزا مصدر من المحافظة طلب عدم الكشف عن اسمه سبب تعطل معظم المشاريع الى الخلاف والتقاطعات بين المحافظة ومجلسها. فضلاً عن الفساد المالي المستشري في معظم دوائر المدينة عن طريق الاتفاق مع المقاولين في انجاز أعمالهم بأقل كلفة.

وقال المصدر: يجب العمل في الاوقات الليلية بدلاً من النهار كي يتسنى للمواطنين التنقل بسلاسة اكثر بالاضافة الى اجبار المقاولين بإكمال مشاريعهم بالفترات المحددة .

من جانبه علل رئيس لجنة الخدمات في مجلس محافظة كربلاء هاني عبود اليساري التأخير الحاصل في انجاز مشاريع المحافظة واهمها مجسر الإمام علي (ع) الواقع قرب ملعب كربلاء الى التلكؤ الحاصل في الشركات التي أحيل إليها العمل من قبل وزارة البلديات والإعمار.

وقال اليساري في تصريح خص به (المدى) ان الحكومة المحلية هي الاخرى مستاءة من تأخر اكمال المشاريع المحالة الى وزارة البلديات والاشغال العامة وهي غير معنية بالتأخير الحاصل في انجاز بعض المشاريع الخدمية المهمة في المحافظة متهماً الشركات المنفذة للمشاريع التابعة لوزارة البلديات بتأخر انجاز اعمال المحافظة.

حركة السوق

اسعار المواد الغذائية

لحم عراقي	١٤,٠٠ الف دينار
دجاج مستورد	٤٠٠٠ آلاف دينار
برتقال	١٠٠٠ الف دينار
موز	١٠٠٠ الف دينار
تفاح	١٠٠٠ الف دينار
عنب	١,٥٠٠ الف دينار
تمر رطب	٢٠٠٠ الف دينار
بطاطة	٢٠٠٠ الف دينار
طماطة	٧٥٠ الف دينار

اسعار المواد الانشائية

طابوق	٧٥٠ الف دينار
سمنت	١٥٠ الف دينار
حديد تسليح	٨٥٠ الف طن
سمنت أبيض	١٨٠ الف دينار

اسعار العملات

الدولار	١١٢٤	ديناراً

اسعار النفط

خام برنت	١١٣	دولار
الخام الامريكي	٩٦,١٥	دولاراً